حربية في الجنوب الغربي من رفح لتطوير محطات القوى الذرية ، خاصة وان لجنة الطاقة الذرية اوصت بالاحتفاظ بهذا المكان « كاحتياطي ينبغي الحفاظ عليه من اجل هذا الهدف » . ٧ ـ اقامة مصانع ومنشآت عسكرية . ٨ ـ اقامة مراكز سياحية لكي تغدو المدينة من أجمل مدن البحر الابيض المتوسط .

هنالك ثلاث عقبات تقف امام تنفيذ المشروع : ١ ـ التكاليف الباهظة ، حيث ستصل عند الانتهاء من البناء في عام ١٩٩٢ الى ٨ مليار ليرة ، بيد ان ذلك لا يعتبر مانعا كبيرا اذا ما اخذنا بعين الحسبان قدرة اسرائيل في الحصول على الاموال من الحركة الصهيونية العالمية والحصول على قروض وهبات امريكية غربية . ٢ ـ توفير اعداد من المستوطنين وتوجيههم الى المدينة المقترحة ، الا ان هذه العقبة تبقى صغيرة ويمكن تجاوزها اذا ما أخذنا بعين الاعتبار هجرة يهود الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل ، التي غدت المعين الرئيسي الذي يصب في مجتمع المهاجرين والمستوطنين ، واذا ما استمرت الهجرة بمعدلها الحالي (٣٥ الف نسمة سنويا) طيلة سبعة أعوام ، فان عدد سكان المدينة يكون قد توفر من بلد واحد فقط . ٣ ـ رفض صاحب الارض ، مصر ، للمشروع ، وهو العائق الاهم الذي يقف أمام المشروع الاساسي ، الا ان ذلك يبقى محاطا بعلامة سؤال كبيرة ، هل ستشمل التنازلات المصرية من أجل التسوية مع العدو الاسرائيلي منطقة المدينة المقترحة ، علما بأن العدو يصر على عدم التخلي عنها ولو مقابل اتفاقية سلام ؟

واذا ما ازيلت هذه العقبات فان مشروع الدولة اليهودية في منطقة العريش الذي اتفق عليه هرتسل ويوسف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانية في عام ١٩٠٢ ، والذي دفن في رمال سيناء بسبب رفض الحكومة المصرية له ، يكون قد بعث من تحت التراب من جديد على شكل مستوطنات ومدن اسرائيلية .

مخطط لتصفية قضية اللاجئين : الى جانب مخططات الاستيطان اتهمكت سلطات الاحتلال بالتخطيط لتصفية قضية لاجئي قطاع غزة الذين يشكلون حوالي ثلثي السكان هناك ، بواسطة توطينهم في اماكنهم على انقاض مخيماتهم في محاولة « لوضع حد لوضع اللاجئين » . وقد اختلفت الآراء بين صفوف كتلة التجمع العمالي (المعراخ) حول معالجة موضوع لاجئي قطاع غزة ، حيث برزت وجهتا نظر ، الاولى تمثل الاكثرية وتدعو الى اعداد خطة تحسين اوضاع اللاجئين في اماكنهم ، ويقف مع وجهة النظر هذه كل من رئيسة الحكومة غولدا مئير وموشيه ديان ، والثانية تمثل الاقلية وتدعو الى نقل مهاجري القطاع وتوطينهم في الضفة الغربية اي تفريغ القطاع من ثلثي سكانه ، ويقف الى جانب هذه الدعوة عضو الكنيست د. زاكين من حزب « مبام » ويدعمه في ذلك رفنان فايتس رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية ، المشهور بمشروعه الداعي الى توطين اللاجئين في منطقة العريش . وقد انتصر رأي الفريق الاول حيث تمت الموافقة على « مشروع أساسي » اعده طاقم كبير من المهندسين المعماريين ومهندسي المواصلات واخصائيين في شؤون المياه والكهرباء وعلم الاجتماع ، ويتطرق المشروع الى تصفية وضع اكبر مخيم في القطاع ، مخيم رفح ، الذي يبلغ تعداد سكانه ٤٠ الف نسمة ، ويعتمد على اخلاء ٢٤٠٠ عائلة من مجموع الـ ٦٠٠٠ عائلة التي تسكن المخيم ، واسكانها في وحدات سكنية جديدة، كما ويعتمد المشروع كما اوردته صحيفة معاريف ٧٢/٨/٢٠ على ست نقاط : (١) اقامة وحدات سكنية متشابهة ، تصل مساحة كل وحدة منها الساحة المخصصة لها ٢٥٠ مترا مربعا . (٢) اقامة شبكة طرق رئيسية واخرى ثانوية تمكن من الوصول الى كل بيت (٣) اقامة شبكة مياه وكهرباء (٤) تصفية الازقة . (٥) تخصيص عدد من الغرف لكل عائلة حسب حجم افرادها (٦) اقامة بساتين اطفال ، ومراكز للحوانيت وملاعب. وسيتم حسب المخطط ترميم اكثر من الفي منزل، وستقام ١٣٠٠ وحدة سكنية جديدة .

يعتبر هذا المخطط الذي من المقرر ان تكون سلطات الاحتلال قد بدأت بتنفيذه ، اول مخطط منذ ان ظهرت قضية اللاجئين منذ ٢٤ عاما يهدف الى تكريس تشردهم والغاء صفة اللاجئين عنهم ، ذلك ان المنطلق الذي يقوم عليه المخطط الاساسي هو « اعتبار مخيم اللاجئين في رفح ، كمكان دائم يشكل مع مدينة رفح بلدية واحدة » .

وتعتزم سلطات الاحتلال ان تعمم المشروع الاساسي على ضوء النجاح في مخيم رفح ، على بقية مخيمات القطاع الاخرى مثل مخيمي الشاطىء وجباليا .